

## دور المدقق الخارجي في التحقق من ممارسات المصارف الخاصة لإدارة

### الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل

### دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة

م. فائز عبد الحسن جاسم

جامعة ميسان / كلية الإدارة والاقتصاد

#### المستخلص

يهدف البحث الى توضيح مفهوم ادارة الارباح واساليبه ودوافعه واشكاله والاثار المترتبة على ممارسات ادارة الارباح ، واهمية الكشف عن تلك الممارسات من قبل مراقب الحسابات (المدقق الخارجي) من خلال استخدام أحد الاساليب الفعالة وهو نموذج (جونز) المعدل على عينة من المصارف العراقية الخاصة لمعرفة مدى تطبيق تلك المصارف لممارسة ادارة الارباح ، حيث اشارت معظم الدراسات الى انه الاقوى بين النماذج المستخدمه في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح مع بيان حوافز ودوافع تلك الممارسات والاثار الناجمة عنها .

## **The Role of the External Auditor to Detect of Practices Earning Management in private Banks for by the Modified Jones Model**

### **" An Empirical Study in sample of Iraqi Private Banks "**

#### Abstract

The research aims to explain the concept of earning management , forms , motivations and implications of earnings management practices and the importance of detecting this practices by the external auditor through the use one of the effective methods is( modified Jones model) on sample of Iraqi private banks to see the application of those banks to management earning , Where most of the studies indicated that the strongest between the models used in the detection of management earning and explain motivation of that the practices and effects it.

## المقدمة

مع تطور الحياة الاقتصادية ونمو منظمات الأعمال وازدياد الازمات المالية وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية هزت عدد من دول العالم وارتباطها بمهنة التدقيق وبمدى موثوقية التقارير التي تقدمها وارتباطها بالدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المهنة باعتبارها صمام أمان لعدد كبير من المستفيدين من تلك التقارير لا سيما بعد بروز ظاهرة من الظواهر المهمة والخطرة والتي انتشرت في عدد من الشركات وهي ظاهرة ادارة الارباح والتي تعد شكلا من اشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية لتغيير الارقام المحاسبية بما يخدم ادارة الشركة لتحقيق مكاسب معينة، مما يلقي على كاهل مهنة التدقيق عاملا اضافياً دفع بالكثير من المعنيين بالمهنة في البحث عن وسائل واساليب حديثة لكشف ممارسات ادارة الارباح والحد منها وواحدة من تلك الاساليب والوسائل هي استخدام نموذج جونز المعدل، وبالتالي النهوض لمهنة التدقيق واخذ دورها الطبيعي في الحياة الاقتصادية كمهنة فنية محايدة يمكن الاعتماد على تقاريرها في اتخاذ القرارات الملائمة واعطاء الموثوقية للقوائم المالية المعدة من قبل الشركات وتقليل المخاطر الناجمة عن ممارسة ادارة الارباح والبحث تضمن ثلاثة مباحث تناولت الجانب النظري لادارة الارباح وطرق قياسها وجانب تطبيقي على عينة من المصارف الخاصة في العراق في محاولة لكشف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل ، كما تضمن المبحث الاخير عددا من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي توصل اليها البحث .

## المبحث الاول

## منهجية البحث

## اولا: مشكلة البحث:

تقع على مراقبي الحسابات مسؤولية كبيرة في اكتشاف عمليات الغش والخطأ والتضليل في القوائم المالية وذلك لأعتماد اطراف عديدة على رأيها وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية واقتصادية ومالية مهمة، وتزداد هذه المسؤولية مع تطور اساليب وممارسات التضليل في القوائم المالية ومنها ما يسمى بأدارة الارباح.

وتكمن مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤل الاتي:

هل يستطيع مراقب الحسابات الكشف والتقيرير عن ممارسات ادارة الارباح من خلال استخدامه لنموذج جونز المعدل؟

## ثانيا: هدف البحث:

ويهدف البحث الى بيان وتوضيح الامور الاتية:

- ١- مفهوم ادارة الارباح
- ٢- اساليب وممارسات ادارة الارباح
- ٣- دوافع وأثار ادارة الارباح.
- ٤- اساليب الكشف عن ادارة الارباح
- ٥- دور نموذج جونز في كشف ممارسات ادارة الارباح

ثالثاً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الدور المهم لمراقبي الحسابات في الكشف والتقرير عن ممارسات إدارة الأرباح باعتباره الجهة المهنية المحايدة التي تسهم في إعطاء رأي مهني في مدى موثوقية القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها مما يترتب على مراقب الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة والتي تأتي من خلال استخدام وسائل حديثة ومتطورة لكشف التضليل والغش في القوائم المالية والتي ترقى بعمل مراقب الحسابات في الوصول وتحقيق الأهداف المطلوبة وتجنب القرارات الخاطئة والازمات والمشاكل الاقتصادية

رابعاً: فرضية البحث:

يستند البحث الى الفرضية الرئيسية الآتية :

(( لا تقوم المصارف العراقية الخاصة بممارسات إدارة الأرباح ))

خامساً: مجتمع وعينة البحث:

١- مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية الخاصة.

٢- عينة البحث: تتكون عينة البحث من المصارف الخاصة الآتية:

- مصرف بغداد الاهلي
- مصرف الخليج التجاري
- مصرف الشمال الاهلي

سادساً: حدود البحث:

١- الحدود الزمانية: تم تحديد البحث للفترة من عام ٢٠١٢-٢٠١٤.

٢- الحدود المكانية: تحديد البحث في المصارف العراقية الخاصة

المبحث الثاني

إدارة الإرباح

أولاً: مفهوم إدارة الإرباح:

إدارة الإرباح حدثاً يعود للثمانينات من القرن الماضي ومن المحتمل ان تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود الاقتصادي التي حدثت في الثمانينات ..

وعرفت على انها مجموعة الأساليب والاجراءات التي يعتمد عليها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض اصحاب المصالح والشركة (مطروالحلي، ٢٠٠٩)، وعرفها (healy and wahlen) بأنها استخدام المديرين للأجتهاد في اعداد التقارير المالية لغرض أما حجب القيمة الاساسية للشركة او التأثير على تخصيص الموارد (عيسى، ٢٠٠٨) وينظر (schipper) لإدارة الأرباح على انها التدخل المعتمد في عملية التقارير المالية وانه في حالة توسيع ذلك سيتضمن إدارة الربحية الحقيقي التي تمارس من خلال تغيير التمويل من اجل تعديل الأرباح المقرر عنها او تعديل بعض من عناصرها (عبد الحفيظ، سيد أحمد، ٢٠٠٩) ويرى (الداعور، ٢٠١٣) إدارة الأرباح بأنها اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة

المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية والتقارير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلية الصفقات لتعديل التقارير المالية سواء كانت لتضليل بعض اصحاب المصلحة حول الاداء الاقتصادي للوحدة المحاسبية او للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الارقام المحاسبية الواردة بالتقارير فيما يقدم ( القطيش والصوفي، ٢٠١٣ ) مفهومها آخر لأدارة الارباح فهي بنظرهم عبارة عن تحويل ارقام المحاسبة المالية مما هي عليه فعلا الى مايرغب فيه المعدون من خلال الاستغلال او الاستفادة من القوانين الموجودة او تجاهل بعضها او جميعها، وحددها(الكندي، ٢٠١٢) بأنها تحريف متعمد للأرباح الامر الذي يضيف بدوره الى ارقام محاسبية تختلف بشكل اساسي عما يمكن ان يكون عليه في ظل التلاعب وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لاسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل في الارباح فيما يرى (جبار، ٢٠١٥) انها شكل من اشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة وتعمل على تغيير القيم المحاسبية الموضوعية الى قيم غير موضوعية وغالبا مايتملك ممارسيها قدرات مهنية محاسبية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه من خلال الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة.

ورغم ان معظم الباحثين يصفون السلبية على ادارة الارباح الا ان البعض مثل (mckee) اتخذ موقفا معاكسا حين وصفها بأنها اجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها اذا مورست مثلاً ضمن اسلوب تحديد الدخل تحقيق الثبات النسبي للارباح يجعلها قابلة للتنبؤ ، اما (renon and yaaris) فقد اتخذوا موقفا متوسطا حيث اشاروا الى ان الامر الذي ينشأ عن ادارة الارباح قد يكون مفيدا اذا ما نظر اليها باعتبارها توفر للملاك وغيرهم من اصحاب المصالح مؤشرا عن اداء الشركة في الاجل الطويل حتى لو اضيفت عنهم اداءها الحقيقي في الاجل القصير (نور، ٢٠١٥) وقد قام (ronen and yaari, 2008) بتلخيص التعاريف المختلفة لأدارة الارباح وتصنيفها ضمن ثلاث مناطق وهي:

- ١- المنطقة البيضاء: ادارة الارباح هي اخذ ميزة او خاصية المرونة في اختيار المعالجات المحاسبية لأشارة المدراء للمعلومات الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية.
- ٢- المنطقة الرمادية: ادارة الارباح هي اختيار المعالجات المحاسبية التي اما ان تكون نفعية بتعظيم الفائدة او المنفعة للأدارة فقط او الفعالية الاقتصادية.
- ٣- المنطقة السوداء: ادارة الارباح هي ممارسة استخدام الحيلة لتحريف او تخفيض الشفافية في التقارير المالية.

فأدارة الارباح التي تقع ضمن المنطقة البيضاء تعتبر مفيدة لأنها تؤدي الى تعزيز الشفافية في التقارير المالية ، وادارة الارباح التي تقع ضمن المنطقة السوداء تعتبر ضارة حيث تعتبر ضارة حيث ترتبط بتحريفات كلية او على غش، اما الرمادية فتضمن التلاعب بالتقارير المالية ضمن حدود الاستخدام بالخطوط العريضة للمعايير المحاسبية وبالتالي فهي اما ان تكون نفعية او لتعزيز الفعالية ومن خلال ماتقدم نجد ان ادارة الارباح هي ممارسة او اسلوب تقوم به الادارة لتحقيق اهدافها من خلال تغيير الارقام المحاسبية الحقيقية الى ارقام غير حقيقية مستفيدة من الثغرات في المبادئ والقواعد والطرق المحاسبية وهي شكل من اشكال التضليل والتحايل في القوائم المالية.

ثانياً: دوافع وحوافز استخدام ادارة الإرباح:

يوجد دافعان لاستخدام اسلوب أدارة الارباح هي:

- ١- تحقيق منافع ذاتية للأدارة وعندئذ يكون الدافع انتهازياً .

٢- التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق اظهار دخل المنشأة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشأة في سوق المنافسة وعندئذ يكون الدافع هو كفاءة المنشأة.

وعندما يكون الدافع انتهازيا او غير اخلاقي يكون لأدارة الارباح تأثيرا جوهريا على المركز الحقيقي للمنشأة، مما يؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية (bwneish , 2001) وبالأضافة الى الدافعين اعلاه (الانتهازي وكفاءة المنشأة هناك ثلاث حوافز رئيسية قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي او دافع الكفاءة او على الدافعين معاً وكما يلي (عيسى، ٢٠٠٨):

١- الحوافز التعاقدية: اشار (healy and wahlen, 1999) الى انه عندما يكون التعاقد بين الشركة والاطراف الاخرى مبنيا على النتائج المحاسبية يتولد لدى المديرين الحافز لأدارة الارباح ، وتشمل حوافز التعاقد في (موثيق الدين، تعظيم مكافأة الادارة ، مقابلة شروط القروض، الامان الوظيفي، واكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات).

٢- حوافز السوق: تظهر حوافز السوق لأدارة الارباح عندما يدرك المديرون وجود علاقة بين الارباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة حيث يقوم المديرون بأدارة الارباح بنية التأثير على السوق كما هو الحال عند ادارة الارباح في الفترة ما قبل قيام الشركة بأصدار اسهم جديدة وذلك بهدف زيادة اسعارها (teoh et al , 1998, rangan, 1998, scott and pitman, 2005) كما يوجد لدى المديرين الحافز لتحقيق الارباح المخططة لتفادي العقوبات التي من الممكن ان تتعرض لها الشركة اذا فشلت في تحقيق توقعات المحللين الماليين (robb, 1998) وايضا قد تقوم الشركات التي تواجه سنة سيئة بتحميل مبلغا كبيرا من المصروفات غير العادية على ايرادات السنة الحالية وذلك بهدف تحقيق ارباح في السنوات المقبلة وهذا ما يعرف بالأغتيال الكبير (big bath) والذي عادة ما يتم اجراءه عند تغيير الادارة العليا وذلك لتطهير الميزانية استعدادا لبداية جديدة (sott and pitman, 2005).

٣- الحوافز التنظيمية: تظهر الحوافز التنظيمية لأدارة الارباح عندما يوجد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات او المسؤولين الحكوميين وبالتالي فإنه من خلال ادارة نتائج العمليات يمكن للمديرين التأثير على اعمال واضعي التشريعات او المسؤولين الحكوميين مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المنشأة (scoot and pitman, 2005) وقد اشار (watts and zimmer man, 1978) الى ان المنشآت التي تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام وقد تخضع لقرارات حكومية وتفرض عليها تكاليف سياسية وقد اشار (magrath and weld, 2002) الى ان التقلبات في الارباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيرة قد ينظر اليها كمؤشر للأحتكار اما ان اخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الارباح فقد ينظر اليها كمؤشر لتغيير المنشأة واضطرابها مما يدفع الدولة للتدخل في الحالتين. وهناك دوافع اخرى (خارجية) من شأنها تحفيز الادارة للقيام بأدارة ارباحها منها (moses, 1987) :

١- المرونة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها امرا طبيعياً ودافعياً تقبله جميع الجهات المهنية لان عدم السماح بها يعتبر تجاهلا للظروف المختلفة المحيطة بالمنشآت والتي لا تسمح بأستخدام ممارسات محاسبية متماثلة حتى لو كانت هذه المنشآت داخل صناعة واحدة، وتسمح المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية للمنشأة بأختيار او تطبيق سياسة محاسبية معينة دون غيرها لظروفها المحيطة.

٢- طبيعة المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: يعتبر المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في مجتمع ما من الدوافع التي تساعد الادارة على التلاعب والتحايل والتضليل في المعلومات المحاسبية المتعلقة بالدخل وبصفة خاصة عندما يكون هناك تدخل حكومي او سياسي في بعض اعمال

الشركات كبيرة الحجم ذات التأثير على النشاط الاقتصادي مما يجعل هذه الشركات محط انظار الجهات الحكومية والرسمية والرأي العام بشكل دائم

٣- غياب متطلبات المنظمات المهنية والهيئات الرقابية:

تفرض المنظمات المهنية ذات الصلة بمهنة المحاسبة والتدقيق على المنشآت في مجتمع ما ضرورة الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية باعتبارها امرا لا يجوز التجاوز عنه والا تعرضت هذه المنشآت لكثير من الصعوبات المهنية كما ان الجهات الرقابية مثل هيئة سوق المال تسعى الى رقابة الاسواق والحفاظ على المصالح الاقتصادية للمنشآت والمجتمع ككل من خلال متابعة تطبيق القواعد والاجراءات وبصفة خاصة ما يتعلق بقواعد النشر والشفافية، لذا فإن غياب متطلبات المهنية وغياب سيطرة وقوة الهيئات الرقابية يعطي فرصة اكبر امام ادارة المنشآت للتلاعب بالسياسات المحاسبية.

ويمكن تلخيص دوافع وحوافز ادارة الارباح بحوافز داخلية تتعلق بالمنشآت (انتهازية واخرى تتعلق بكفاءة المنشأة) وحوافز خارجية تدفع وتحفز الادارة للتلاعب بأرباحها متمثلة ب(المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية والمناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المحيط الذي تعمل به الشركة وضعف وغياب الدور الرقابي للهيئات والمنظمات المهنية والرقابية).

ثالثاً: اساليب ادارة الارباح :

وللممارسة اساليب ادارة الارباح يجب ان تتوفر الظروف التالية (parfet,2000):

- ١ - الفصل بين الملكية والادارة.
  - ٢ - وجود علاقة بين ما يتم تحقيقه من ارباح وبين منفعة المعهود لهم بالادارة.
  - ٣ - حرية الادارة في الاختيار ما بين البدائل والطرق المحاسبية المختلفة.
  - ٤ - ان يكون للادارة السلطة التي تمكنها من اتخاذ القرارات الادارية.
- وهناك عدد من الاساليب والتقنيات الشائعة لادارة الارباح لخصها (ابو عجيبة وحمدان، ٢٠٠٩) بالاتي:

١ - محاسبة الاستحواذ: تم تعديل المعايير المحاسبية الامريكية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) بحيث ألزمت الشركات باستخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة في محاسبة الاستحواذ ويتم الغاء طريقة المصالح المشتركة.

٢ - سوء استخدام الاهمية النسبية: لقد عرفت الاهمية النسبية من قبل جمل معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها مقدار الاغفال او التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن ان يؤدي الى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات او التأثير فيه من خلال الاغفال او التحريف .

٣ - ممارسة الاعتراف بالايراد : تخضع هذه الممارسات ايضاً وبشكل كبير لحكم الادارة حيث انه من الصعوبة بمكان على البائع اداء التزامات مؤجلة او عندما يحتفظ المشتري بحق اعادة البضاعة في دفع العديد من الشركات الى تبني سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالايراد.

٤ - التلاعب بالدفاتر: تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها الى حد ما مستخدمة العديد من الاساليب وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة او ضمان معدل معين من المكافآت وفيما يلي بعض الاساليب التي يمكن للشركات استخدامها من اجل التلاعب بحساباتها وتوليد ارباح (قد تكون وهمية احياناً)

أ- تعجيل الايرادات : وهناك طريقتان لتعجيل الايراد هي:

- ١ - حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة للمبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها مع انها تخص اكثر من سنة مالية.

- ٢- اما الطريقة الاخرى فتعرف بأسم (channel stuffing) حيث يرسل البائع شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الاخير في السنة ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من انها تخص اكثر من سنة مالية.
- ب- تأجيل المصروفات : حيث تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة بدلاً من استنزائها من دخل السنة التي حدثت فيها.
- ج- المصاريف غير المتكررة: حيث يتم ادراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية او المتكررة والذي يؤدي بدوره الى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.
- د- ايرادات او مصروفات وهمية: وتقوم بعض الشركات بأدراج بعض الايرادات او المصروفات الوهمية وذلك لغرض تضخيم الارباح او لتقليل الخسائر او ربما لأسباب ضريبية معينة.
- هـ - خطط التقاعد: يمكن للشركات التي تعمل داخل الاسواق التي ترتفع فيها الاسعار ان تحسن من ايراداتها عن طريق خفض مصاريف التقاعد خاصة اذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة اكبر من توقعات الشركة.
- و- بنود خارج الميزانية: تقوم بعض الشركات الام بأدراج التزامات او مصاريف معينة في حسابات بعض فروعها وذلك من اجل اخفائها عن بعض الاطراف ذوي العلاقة بأعتبار ان تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.
- ز- الايجارات المصطنعة: يمكن استخدام الايجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم ابرام عقد طويل تدفع بموجبه الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى مستخدمة مصاريف الايجار كبديل عنه.

#### رابعاً: نتائج ادارة الارباح:

بالرغم من الفوائد المتحصلة للأدارة من جراء ممارستهم لأدارة الارباح في الاجل القصير الا انها تؤدي الى مشاكل خطيرة في الاجل الطويل، ومن اهم هذه المشاكل (clikeman, 2003) :

- ١- تخفيض قيمة المنشأة: توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشأة بغرض التأثير على الارباح قصيرة الاجل، الا انها يمكن ان تؤدي في الاجل الطويل الى الاضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة فعلى سبيل المثال تعجيل الايرادات قد يؤدي الى قيام المنشأة ببيع المنتج في ٣٠ ديسمبر بشروط كان من الممكن ان تكون افضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في ٢ يناير كذلك فإن تأخير المصروفات الاختيارية يمكن ان يؤدي في الاجل الطويل الى الاضرار بأدارة المنشأة فتأخير الصيانة، البحوث والتطوير، وتدريب العاملين قد يؤدي الى فشل المعدات خسارة حصة المنشأة في السوق وتخفيض الانتاجية.

- ٢- تلاشي المعايير الاخلاقية: حتى وان كانت ادارة الارباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الاخلاقية فالمنشأة التي تدبر ارباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن اخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً اخلاقياً يسمح بوجود أنشطة اخرى مشكوك فيها، فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في احد الايام يخسر السلطة الاخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر ويمكن ان تصبح ادارة الارباح منحدرًا زلقاً جداً فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة اكثر فأكثر الى ان تؤدي الى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

- ٣- اخفاء مشاكل الادارة التشغيلية: لا تتم ممارسة ادارة الارباح على مستوى الادارة العليا فقط وانما تمارس ايضاً على مستوى الادارة التشغيلية فمديري الادارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف

الحصول على المكائات ، الفوز بالترقيات ، او تجنب الاداء السيء، ومن اهم مخاطر ادارة الارباح في المستويات الادارية الدنيا، اخفاء مشاكل التشغيل عن الادارة العليا، فتبقى الاخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

٤- العقوبات الاقتصادية واعادة اعداد القوائم المالية: في السنوات الاخيرة فرضت بورصة الاوراق المالية الامريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بأدارة ارباحها.

٥- Cookie jar: تتميز المحاسبة المبنية على اساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب ان تحسب وتسجل بناء احداث او صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديراً من الادارة، الا انه لا يمكن معرفة الاحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، وبعبارة اخرى ليس هناك تقدير صحيح وانما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا فعلى الادارة ان تختار تقديراً واحداً وان عملية الاختيار تهئ الفرصة لادارة الارباح بحيث انه عندما تختار الادارة تقديراً في حده الاعلى لتقدير المصروفات المقبولة والممكنة تكون النتيجة تسجيل مصروف اكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى للتقدير وبالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات اقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الادارة ما يعرف بـ "cookie jar reserve" يمكن استخدامها لاحقاً لتعزيز الايرادات ، ومن الاساليب المستخدمة في هذا المجال تكوين الاحتياطات والمخصصات والمعاش التقاعدي وتقدير نسبة الانجاز في العقود طويلة الاجل وكذلك اسلوب تخفيض الدخل الى مستوى اقل مما هو عليه او تحويل الدخل المنخفض الى خسائر.

٦- تنظيف القوائم المالية: وتظهر هذه الممارسة عندما تتوقع شركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية والتي قد تمتد الى عدة سنوات بدلا عن الاعتراف بهذه المصاريف لمجرد ظهورها حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بأجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى ( big bath) والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية، اما بخصوص الدافع من وراء ممارسة (big bath) هو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي اعلنت ارباحاً سيئة في سنة ممارسة (big bath) في حال ما اذا تبعها تحسن فعلي وقد يكون للحصول على مكافأة في الفترة التالية خاصة عندما يقل مستوى الدخل الفعلي بدرجة كبيرة عن الحد الأدنى للحوافز (levitt,1998).

فيظهر مما تقدم الاثار السلبية والخطرة عن ممارسات ادارة الارباح على الشركة رغم اعتقاد بعض الادارات ان القيام بها لها مردود ايجابي وربما يخدم الشركة ويحقق بعض اهدافها.

خامساً: كشف وقياس ادارة الارباح :

تقع على مراقب الحسابات (المدقق الخارجي) مهمة صعبة في تحديد وقياس ادارة الارباح في الشركات وبالتالي اعطاء رأيه الفني في مصداقية القوائم المالية التي تصدرها الشركات وامكانية الاعتماد عليها من قبل المستفيدين من تلك القوائم لاسيما وان هؤلاء المستفيدين (اطرافاً داخلية وخارجية) تقوم باتخاذ قرارات مهمة ومختلفة بناءً على رأي مراقب الحسابات ومدى مصداقية وموثوقية المحتوى المعلوماتي لقوائم الشركات ويرى (Thomas,2005) ان المسؤولية تقع على مراقب الحسابات(المدقق الخارجي) في الكشف عن ادارة الارباح حيث انها تقع وفق الاحتمالات التالية:

١- ان تتم ادارة الارباح دون قدرة مراقب الحسابات على اكتشافها رغم التزامه بمعايير التدقيق

الدولية.

٢- ان تتم ادارة الارباح دون قدرة مراقب الحسابات على اكتشافها نتيجة انخفاض جودة التدقيق

٣- ان تتم ادارة الارباح بالتعاون مع مراقب الحسابات وبطريقة تتعارض مع معتقداته وفهمه للظروف المحيطة أي بطريقة تتلائم مع السلوك الاخلاقي لمهنة المحاسبة او يرجع سبب فشل عملية التدقيق للأسباب التالية:

- ١- استخدام التقدير الشخصي لمراقب الحسابات.
  - ٢- انخفاض جودة التدقيق.
  - ٣- انخفاض رقابة المساهمين.
  - ٤- قصور بعض المعايير التي تصدر من قبل المنظمات المهنية الاكاديمية.
  - ٥- الفجوة القانونية والتشريعية المنظمة لأعمال تلك المنظمات.
- وقد توصل (البارودي، ٢٠٠٢) الى ان هناك طريقتين للكشف عن ممارسات ادارة الارباح:

الطريقة الاولى: الاتصال بالادارة والمحاسب القانوني واجراءات المقابلات الشخصية معهم وطرح الاستفسارات وتدوين الملاحظات التي من خلالها يمكن الوصول الى معرفة مدى ممارسة الادارة لهذه السلوكيات.

الطريقة الثانية: فحص التقارير المالية للشركات موضع الدراسة وتحليل البيانات التي تتضمنها تلك التقارير في محاولة التوصل الى نتائج تفيد وجود مثل هذا السلوك من خلال تأثيره على الارقام الموجودة في التقارير المالية التي خضعت للتحليل من قبل الباحثين بعدة طرق.

ان الطريقة الاولى والتي تعتمد على اراء المدراء ربما لاتعطي نتائج عن تلك الممارسات لان الادارة تسعى دائما الى اخفاء مثل هذه الحقائق فهي تخفي تلك الممارسات في التقارير المالية فكيف اذا كان في صيغة اسئلة مباشرة صريحة

اما الطريقة الثانية فتعتبر من ادق الطرق المتاحة للباحثين في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح لخضوعها الى فحص نتائج فعلية وعدم اللجوء الى الاراء وقوائم الاستقصاء كونها تخضع لما يريد ان يظهره المجيب ويرى (mohanram, 2003) ان هناك طريقتان للكشف عن ادارة الارباح هي :

١- طريقة التحليل المحاسبي: وأشار كل من (الفار، ٢٠٠٥) و (ابو عجيبة، ٢٠٠٧) الى عدد من الطرق هي:

- أ- تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية.
- ب- تعتبر المرونة المحاسبية للشركة.
- ت- تقييم الاستراتيجية المحاسبية للشركة.
- ث- تقييم جودة الاوضاع للشركة.
- ج- تحديد احتمالات المخاطر.
- ح- منع التشوهات المحاسبية.

٢- طريقة المستحقات (dechow and saloan, 1995) : وفي هذه الطريقة يجب تحديد المستحقات غير الاختيارية للوصول الى المستحقات الاختيارية:

- ١- المستحقات الكلية = الدخل المعلن عنه - النفقات النقدية التشغيلية
- ٢- المستحقات الكلية = المستحقات غير الاختيارية + المستحقات الاختيارية

وتتألف المستحقات الاجمالية من مستحقات اختيارية تحددتها الادارة ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً.

وتوجد عدة نماذج تستخدم في تقدير المستحقات الاختيارية وهي:

١- نموذج جونز (the jones model , 1995) : ان هذا النموذج هو احد النماذج المستخدمة لقياس ادارة الارباح باستخدام نموذج الانحدار لقياس المستحقات الاختيارية وبفصلها عن المستحقات الكلية.

٢- نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model , 1995): ويعد هذا النموذج من افضل النماذج التي تستخدم في الكشف عن ادارة الارباح حيث افترض هذا النموذج ان معامل المستحقات الاختيارية اقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، أي ان المستحقات الاختيارية اكثر عرضة لتلاعب المديرين لذا فهي مقياس صالح لأدارة الارباح.

٣- النماذج المقطعية (cross-sectional model) : وهذه النماذج هي (نموذج جونز المقطعي ونموذج جونز المقطعي المعدل) وتقدر المعالم باستخدام بيانات المقطع العرضي وليس السلسلة الزمنية. ويظهر ان نموذج جونز المعدل هو افضل مقاييس كشف ادارة الارباح والتي يمكن لمراقب الحسابات استخدامها وتطبيقها على القوائم المالية من خلال التحليل والقياس.

### المبحث الثالث

### الدراسة التطبيقية

ويتضمن هذا المبحث الجانب التطبيقي للبحث من خلال عينة البحث والتي تتكون من عدد من المصارف الخاصة العاملة في العراق والتي تحقق الشروط الاتية:

- ١- ان تكون المصارف تجارية تقليدية بمعنى استبعاد المصارف الاسلامية
- ٢- ان تتوفر لها بيانات منشورة خلال فترة الدراسة والمحصورة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٤ وبذلك تكون عينة البحث مكونة من المصارف التالية:

١- مصرف بغداد الاهلي

٢- مصرف الخليج التجاري

٣- مصرف الشمال الاهلي

اولاً: نبذة عن عينة البحث:

١- مصرف الخليج التجاري : أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٧٠٠٢ في ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٩ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ براسمال قدره ٦٠٠ مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل . باشر بنشاطه الفعلي بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٠ وفتح الفرع الرئيسي ابوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على أجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي والموازنة في ٧ / ٢ / ٢٠٠٠ وتم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأس ماله عدة مرات حتى اصبح راسماله بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠١٣ ، ( ٢٥٠ ) مليون دينار عراقي وللمصرف ( ٢٣ ) فرع في المحافظات .

( بغداد ، البصرة ، النجف ، كربلاء ، بابل ، الديوانية ، اربيل ، واسط ، تكريت )

وتطور عدد العاملين ليصل في ٢٠١٤ :

| العاملين | الإدارة العامة | الفروع | الجموع |
|----------|----------------|--------|--------|
| الموظفين | ١٦٢            | ٢٦٣    | ٤٢٥    |
| العقود   | ٤٨             | ١٣٤    | ١٨٢    |

تحليل دراسة المصرف كما في نهاية سنتي ( ٢٠١٤ – ٢٠١٥ )

| اسم الجهات         | الأرصدة المليون دينار |         | الأرصدة لسنة |      |
|--------------------|-----------------------|---------|--------------|------|
| حسابات جارية دائنة | ١٣٢,٩٩٠               | ١٧٧,٩٧  | ٣٢%          | ٣٩ % |
| حسابات التوفير     | ٢١٥,٣٠٨               | ٢٢٢,٦١  | ٥٣ %         | ٤٩%  |
| حسابات الودائع     | ٢٣,١٩٨                | ١٦,٨٩٨  | ٦%           | ٤%   |
| حسابات أخرى        | ٣٧,٧١٥                | ٣٩,١٥٦  | ٩%           | ٩%   |
| المجموع            | ٤٠٩,٢٢١               | ٤٥٥,٢١٢ | ١٠٠%         | ١٠٠% |

ثانيا : مصرف الشمال :

أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة وقد حصل على إجازة التأسيس الصادرة عن دائرة الشركات بتاريخ ١٠ / ٢٠٠٣ . ومنح إجازة الصيرفة من البنك المركزي العراقي في ٩ / ٣ / ٢٠٠٤ . وبأشر بنشاطه بتقديم خدماته للصيرفة للزبائن بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٤ برأس مال قدرة ( ٢,٥ ) مليار دينار عراقي

وقد ازداد رأس مال المصرف ليصبح في ٢٧ / ٢٠١٢ ، ( ٢,٢ ) مليار دينار عراقي. فروع المصرف ( ١٧ ) فرع في بغداد ، أربيل ، السليمانية ، تكريت ، دهوك ، كركوك ، نينوى.

ثالثاً : مصرف بغداد :

وهو أول مصرف رخص له العمل في العراق حيث أنه بدأ بالعمليات الوطنية عام ١٩٩٢ والمصرف هو مصرف تابع لبنك برقان العضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت ( القابضة ) فروع المصرف ( ٢٣ ) فرع داخل العراق إضافة الى فروع في سوريا والاردن .  
ثانياً: اختبار فرضية البحث:

لتحقيق أهداف واختبار فرضية الدراسة (( لا تقوم المصارف المصارف العراقية الخاصة بممارسة إدارة الأرباح )) ، يتم الكشف عما إذا كانت المصارف تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف موضوع الدراسة وفق نموذج جونز المعدل وكمايلي:

١- قياس المستحقات الكلية المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$ONI_{i,t} = \text{صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$OCF_{i,t} = \text{التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

٢- تقدير معالم النموذج  $a_1, a_2, a_3$  الذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC) من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة المصارف موضوع العينة لكل سنة على حده.

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t}) + a_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + a_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t}$$

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$\Delta REV_{i,t} = \text{التغير في إيرادات الشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$\Delta REC_{i,t} = \text{التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$PPE_{i,t} = \text{العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$A_{i,t-1} = \text{إجمالي أصول الشركة (i) خلال فترة (t-1)}$$

$$E_{i,t} = \text{الخطأ العشوائي}$$

٣- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC) لكل مصرف من مصارف العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية:-

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1(1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \hat{a}_3(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

٤- يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACC<sub>i,t</sub>) لكل مصرف والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية

$$DACCi,t = TACCi,t - NDACC_{i,t}$$

٥- يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل مصرف على حدة وذلك لغرض المقارنة والتصنيف إلى مصارف ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

٦- تصنيف المصارف إلى مصارف ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح، ويكون المصرف ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوى أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية ، بينما يعتبر المصرف غير ممارساً

لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية .

والجدول رقم ( ١ ) يبين المستحقات الاختيارية (الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية) ومن ثم تصنيف كل مصرف ( ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح).

جدول رقم ( ١ ) تصنيف المصارف ( ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح )

| السنة | صافي الربح | التدقيق التشغيلي | التغير في الإيرادات | التغير في حسابات تحت | المقرات والممتلكات والآلات | الموجودات | TACC    | A-1     | TACC/A   | REV-REC  | PPE      | NDACC    | DACC     | MEAN DACC | ** |
|-------|------------|------------------|---------------------|----------------------|----------------------------|-----------|---------|---------|----------|----------|----------|----------|----------|-----------|----|
| 2012  | 31333      | 350409           | -7103               | 6021                 | 43247                      | 1300654   | -319076 | 875267  | -0.36455 | 0.01499  | 0.04941  | -0.33013 | -319076  | -216872   | 3% |
| 2013  | 46061      | 374912           | -8992               | -8781                | 57417                      | 1827505   | -2700   | 1764904 | -0.00153 | -0.00012 | 0.032533 | 0.030883 | -2700.03 | -216872   |    |
| 2014  | 36040      | 36067            | -8992               | -8781                | 57417                      | 1827505   | -2700   | 1764904 | -0.00153 | -0.00012 | 0.032533 | 0.030883 | -2700-03 | -216872   |    |
| 2012  | 36733      | 42429            | 57674               | 26451                | 23164                      | 354046    | -5696   | 3403800 | -0.00167 | 0.009173 | 0.006805 | 0.014305 | -5696.01 | -32570    | 6% |
| 2013  | 56982      | 173656           | -12147              | -1407                | 41785                      | 781479    | -116674 | 354046  | -0.32954 | -0.03034 | 0.118021 | -0.24186 | -116674  | -32570    |    |
| 2014  | 43791      | 19130            | 35846               | -2936                | 52338                      | 8164701   | 24661   | 781479  | 0.031557 | 0.049626 | 0.066973 | 0.148156 | 24660.85 | -32570    |    |
| 2012  | 69380      | 522990           | -60128              | -805                 | 183640                     | 1604621   | -453610 | 919061  | -0.49356 | -0.06455 | 0.199813 | -0.35829 | -453610  | -118904   | 6% |
| 2013  | 51597      | -78960           | 97195               | 386                  | 88358                      | 1608634   | 130557  | 1604621 | 0.081363 | 0.060331 | 0.055065 | 0.196759 | 130556.8 | -118904   |    |
| 2014  | 26897      | 60557            | -36320              | 0                    | 80649                      | 1497823   | -33660  | 1608634 | -0.02092 | -0.02258 | 0.050135 | 0.006632 | -33660   | -118904   |    |

\*\* نسبة ممارسة ادارة الارباح      \* صفر ( تعني عدم ممارسة الارباح )      1 ( تعني وجود ممارسة ادارة الارباح )

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من ٢٠١٢-٢٠١٤. ويلاحظ أن أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ للمصارف، وفي المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في عام ٢٠١٤.

### جدول رقم ( ٢ )

التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الأرباح

| السنة | المصارف الممارسة |        | المصارف غير الممارسة |        | المجموع |        |
|-------|------------------|--------|----------------------|--------|---------|--------|
|       | التكرار          | النسبة | التكرار              | النسبة | التكرار | النسبة |
| ٢٠١٢  | ٢                | %٦٦.٧  | ١                    | %٣٣.٤  | ٣       | %١٠٠   |
| ٢٠١٣  | ٢                | %٦٦.٧  | ١                    | %٣٣.٤  | ٣       | %١٠٠   |
| ٢٠١٤  | ١                | %٣٣.٤  | ٢                    | %٦٦.٧  | ٣       | %١٠٠   |

ولاختبار فرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصارف خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ والتي تنص على أنه :

(لا تمارس المصارف عملية إدارة الأرباح)، تم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة وذلك من خلال اختبار ذات الحدين (binomialtest) والنتائج في جدول رقم (٣) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي ٠,٥٠٨ وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ أي أن عدد المشاهدات في المصارف التي تمارس الأرباح لا تتساوى مع عدد مشاهدات المصارف التي لا تمارس إدارة الأرباح، في الوقت نفسه فإن نسبة المصارف التي مارست عمليات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة قد بلغت النسبة الأكبر بعدد المشاهدات في حين بلغت نسبة عدم الممارسة النسبة الأقل بعدد مشاهدات ، وبالتالي فإن نسبة ممارسة إدارة الأرباح أكبر من نسبة عدم الممارسة، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن المصارف قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

## جدول رقم ( ٣ )

## نتائج اختبار (binomial test)

| المجموعة | التصنيف          | عدد المشاهدات | نسبة المشاهدات | القيمة الاحتمالية |
|----------|------------------|---------------|----------------|-------------------|
| الأولى   | مصارف غير ممارسة | ٣             | %٣٣.٠          | ٠,٥٠٨             |
| الثانية  | مصارف ممارسة     | ٦             | %٦٧.٠          |                   |

كما يتضح امكانية استخدام نموذج جونز المعدل وفعاليتته من قبل مراقب الحسابات في كشف وقياس ممارسات ادارة الارباح.

## المبحث الرابع

## النتائج والتوصيات

## أولاً: النتائج:-

في ضوء التحليلات السابقة للبيانات المالية للمصارف واختبار فرضيات البحث، تم التوصل إلى النتائج الآتية:-

١- تتضمن عمليات الأرباح العديد من الوسائل والأساليب التي تستهدف تحقيق أغراض معينة خدمة للإدارة ومن تلك الوسائل:-

التأثير على المصروفات التشغيلية، التأثير على بنود الاستثمار، التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية، التأثير على البنود النقدية وشبه النقدية، التأثير على الأرباح، التأثير على بنود الموجودات الثابتة، التأثير على بنود حقوق الملكية، التأثير على حسابات الودائع.

٢- تقوم المصارف التجارية العراقية بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال بعض السنوات المالية التي خضعت للدراسة وقد تركزت هذه الممارسات في أنشطة مصرف بغداد في السنوات ما بين عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٤، كما قام كل من مصرف الشمال والخليج بممارسة تلك العمليات خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، وتوقف عند ذلك خلال عام ٢٠١٤.

٣- إن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقد لها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.

- ٤- وجود عدد من الطرق والوسائل يمكن القيام بها من قبل مراقب الحسابات لكشف وقياس ممارسات إدارة الأرباح.
  - ٥- هناك آثار ضارة على الأجل الطويل بنتيجة ممارسة إدارة الأرباح رغم الفوائد التي تعتقدها الإدارة في الأجل القصير .
  - ٦- هناك مجموعة من العوامل التي تدفع لممارسة إدارة الأرباح منها داخلية واخرى خارجية .
- ثانياً: التوصيات:-

في ضوء النتائج السابقة يوصي البحث بما يأتي:-

- ١- ضرورة تفعيل الدور الرقابي للسلطة الرقابية وكذلك لجان الرقابة في المصارف للحد من عمليات ممارسة المصارف لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملاءمة فيها .
- ٢- ضرورة زيادة فاعلية التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والرقابة القانونية في العراق واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية وتطوير كفاءات أعضائها خاصة الذين يتولون عمليات تدقيق حسابات المصارف للكشف عن عمليات إدارة الأرباح ومن ثم الحد منها .
- ٣- ضرورة الإسراع في تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة على أن تتضمن فرض عقوبات على إدارة المصارف التي تقوم بممارسة عمليات إدارة الأرباح بغرض توفير الثقة والموضوعية في البيانات المالية المنشورة لتلك المصارف في السوق المالي.
- ٤- ضرورة توعية الإدارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وإنعكاساتها السلبية على الأداء المصرف .
- ٥- أيلاء مراقب الحسابات الأهمية في التدقيق في الأمور التي تخضع لتقديرات الإدارة .
- ٦- الاستفادة من مكاتب التدقيق والتي تمتلك خبرات كبيرة لكشف ممارسات إدارة الأرباح .
- ٧- ضرورة تطبيق تقنيات حديثة ومتطورة لتسهم في كشف ممارسات إدارة الأرباح .
- ٨- التدريب المستمر لمراقبي الحسابات ومساعدتهم على آليات كشف إدارة الأرباح .

#### المصادر:

##### أولاً: المصادر العربية

- ١- ابو عجيلة، عماد محمد علي، حمدان، علام، "اثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، دليل من الاردن ، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العلمية المنعقدة بجامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٩.

- ٢- الفار، عبد المجيد الطيب، "ادارة الارباح واثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة" اطروحة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
- ٣- ابو عجيلة، عماد، "اثر جودة التدقيق على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن، ٢٠٠٧.
- ٤- البارودي، شريف محمد، "تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية واثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة السادسة، العدد الاول، ٢٠٠٣.
- ٥- جبار، ناظم شعلان، "اساليب الممارسة الابداعية واثرها على موثوقية البيانات المالية"، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع، ٢٠١٥.
- ٦- الداعور، جبر ابراهيم، "اثر تطبيق بطاقة الاداء المتوازن في الحد من ادارة الارباح- دراسة ميدانية"، المجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية العدد ٢، المجلد ٢٠١٣، ٢١.
- ٧- عيسى، سمير كامل محمد، "اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح - دراسة تطبيقية" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد ٢، المجلد ٤٥، ٢٠٠٨.
- ٨- القطيش، حسن مفلح والصوفي، فارس جميل حسين، "اساليب استخدام المحاسبة الابداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، ٢٠١١.
- ٩- مطر محمد والحلي ليندا حسن، "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادر من الشركات المساهمة العامة الاردنية"، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩.
- ١٠- نور، عبد الناصر ابراهيم، "ادارة الارباح واثرها على وجود الارباح المحاسبية - دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة" بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية للفترة من ٢٢-٢٤، ٢٠١٥، جامعة العلوم التطبيقية، الاردن، ٢٠١٥.

#### ثانياً: المصادر الاجنبية

- 11- Bartov , E. , f. Gual , and J. T sui , " Discovery – Accrual Models and Audit Qualifications " , Journal OR Accounting and Economics , 2000
- 12- Beneish , M . D , "Earning Management : A perspective " , Working paper , Indian University .
- 13- Clikman , pual M . , " where Auditors Fear to tread Internal Auditors Should be proactive in Educating companies on the perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use , High Beam Research , 2003
- 14- Dechow , P . M . , Saloan . R . G . , and sweeng , A . P . " Detecting Earning Management " , the Accounting Review , 1995.

15- Margath , L . , and L . G weld , " Abuse Earning Management and Early warning Signs " , 2002

16- Moses , D " In come Smoothing and incentives : an empirical tests using accounting changes " , the Accounting Review , April , 1987 .

17- Mohanram , P, " How to Manage Earning Management Accounting World " , Institute of chartered financial Institutes of India , 2003 .

18- Parfet,W., " Accounting Subjectivity and earning Management a preparer perspective " Accounting Horizons , 2000 .

19- Rangan , S , " Earning Management and the performance of Seasoned Equity Offerings , Journal of Financing Economics , 1998 .

20- Scott ,B, Jacobson and M . K . Pitman , " Auditors and Earnings Management , 2005.

21- Teoh,S. H . , I . Welch , and T . J . Wong , "Earning management and the underperformance of seasoned Equity offerings , Journal of Financial Economics , 1998.